

محاضرة خالد الناصري: المغرب في حاجة الى اصلاح دستوري في اطاره السياسي والحزبي.

عبد العزيز هنو

بيان اليوم المغربية

9/ 10/2006

شهدت قاعة غرفة الصناعة والتجارة والخدمات ببني ملال مساء يوم الخميس الماضي استضافة حزب التقدم والاشتراكية فرع بني ملال للأستاذ خالد الناصري عضو الديوان السياسي للحزب الذي ألقى محاضرة في موضوع "الوضعية السياسية الراهنة والاصلاحات الدستورية" حيث كان الحضور كثيفا ونوعيا، وفي البداية تناول الكلمة الرفيق حميد المعطي عضو اللجنة المركزية للحزب، مرحبا بالضيف وبالحضور متطرقا للوضع الشمولي ودقة المرحلة التي يجتازها المغرب. وجاء في بداية الندوة للأستاذ الناصري أن هناك قليل من الميل نحو جعل القضية الدستورية قضية القضايا والتي يجب التعامل معها بالحكمة بدليل "الزيادة في الشيء نقصان"، ومن هذا المدخل طرح السؤال عن كيفية تعامل المجتمع مع القضية الدستورية مقتنعا بصفة فردية علمية مهنية وحزبية على أن المغرب في حاجة لاصلاح دستوري في إطاره السياسي والحزبي حتى لا تصبح له مقاصده حيث تمحور تحليله للوضعية في أربع قضايا وهي: 1- هل هناك حاجة الى الاصلاح الدستوري؟ 2- هل الاصلاح الدستوري مؤهل لحل الاشكالات المطروحة؟ 3- ما هي نوعية هذه الاشكالات؟ 4- ما هي نوعية الاصلاحات؟ وجوابا على هذه النقط أكد على ضرورة الإصلاح بناء على جواب أسئلة تطرح لأول مرة في الحياة الدستورية المؤسساتية ويتجلى ذلك في التعامل الهادي من خلال استعراض لمراحل الدستور عبر الأزمنة الماضية والتشنجات التي أفرزتها، والمغرب قد انخرط في حركة الانتقال الديمقراطي بكونها مفهوما قائما في خضم هذا المسار، وأذرف قائلا بأن المرء الذي يتصور أنه ليس للديمقراطية خصوما فقد أخطأ، والاصلاح الدستوري يجب أن يكون مدعما ومدعما وما هو إلا هيكلية من التدابير في شكل أحكام. أما عن الاشكالات المطروحة، فيجب تشخيص الوضعية بناء على ثلاثة محاور: الموضوعية والنزاهة والشجاعة، وفيما إذا غاب عنصر من هذه العناصر بطل التشخيص، والمرحلة الراهنة جد حاسمة بدليل الشروع في إصلاحات عميقة مما خلق مناخا جديدا لا يخلو من مخاطر، وقد سلك المغرب متابعة ومسايرة الانتقال الديمقراطي، وليست هناك نية في التراجع عن بناء هذا المسلسل، كما أن المغرب مستهدف حسب التجربة وبأن العدو في قلب الدار، محذرا من العواقب و مشيرا الى أن النظام السلطوي القمعي قد ولى بفضل نضالات الشعب المغربي مقابل أداء الثمن. ما هو مطروح الآن، هو الحاجة لاصلاح دستوري في ظل 3 مواصفات: 1-1 - دولة ديمقراطية 2- دولة قوية بمؤسساتها، بأخلاقياتها وبمؤهلاتها 2-3- دولة ناجعة، 3- فالمواطن ينتظر من الادارة أن تكون في خدمته وليس العكس، فالبنية الدستورية تظل صالحة بفضل تراكمات نتيجة النضالات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التراجع عن المكتسبات الراهنة، كما جاء على لسان الأستاذ بكون المؤسسة الملكية منخرطة في الاصلاح الديمقراطي باستشارة الوزير الأول هذا الأخير الذي يعين الوزراء وهذا مؤشر جديد مما يضيف على النظام حداثة، والحزب كان له رأي إلغاء الغرفة الثانية بكونها نسخة للغرفة الأولى، واليوم يجب إعادة النظر في تركيبته وذلك بضرورة منح الجهة صلاحيات واسعة حتى تستفيد من خيراتها وتساهم في المشروع التنموي الوطني بشكل متواز. وكانت آخر نقطة تطرق لها الأستاذ تصب في ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد إشارة للثقافة الأمازيغية لاعطاء الهوية المغربية رونقا ودينامية وذلك من أجل المسايرة وبناء وعي وطني مسؤول ووحودي متكامل. وفي الختام، فتح باب النقاش